وكتبه ايضا قوله لا رجوع الخ لعل عدم الرجوع مستفاد من حمل المهمل على المهمل الكامل
بقرينة المقام فان هذا المهمل لا رجوع عنه صريحا ومن ثم يفهم ذلك من
قوله ان محل الا ان الحملية بعد اطلاع عدم الاتمامية فتدبر اه كتبه العبد المذنب
ظرف قطعا واما فيما جعل فيحتمل ان يكون المسند المحذوف كظرفا كما اذا قدر بالباب
او يكون غير ظرف اعني الحافظة الحكائة تفسير لقضية المقام من حيث هي هي
لا نفسه ويمكن ان يكون تفسيرا للمقام تامل سم ولا تباع الاستعمال اي العارف
عليه تركه نظير ما لا حذف الخبر مع تكرار ان وقد واسمها سواء كانا نكرتين
كما مثل او معرفتين كانه زيد وان عمرا خارج وحذف المبتدا مع تكرار
عبد الحكيم قوله انهم تملكوت حواب لو اذا لا مسلم خشية الانفلات اي الفراغ
لتملكتكم عند عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليه والاصل لم تملكت
تملكوت قال في الاطول الحق ان اصل التركيب لم تملكوت فلما حذف تملك بقي
المضمر منفصلا فصير بتملكوت فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا فالصواب
هنا ما ذكره التفسير وفيما سبق يذكر نفس المسند فليكن هذا ايضا من موجبات
ايراد هذه المثال اه ملخصا وكتب ايضا قوله والاصل لو تملكوت تملكوت اعترض
بان فيه جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جايز فالصواب ان يقول تعكير لم
تملكوت والجواب ان الجمع بينهما ضمن عبارة لحاجة بيان الفعل المقدر والمتبع
انما هو الجمع بين المفسر والمفسر لفظا على وجه الاتيان والتقدير لا على وجه بيان
المقدر فتامل قوله ابدل اي عوض لا الابدال المصطلح عليه وقوله بدل من الضمير
المتصل هو الواو من تملكوت المحذوف وقوله ضمير منفصل هو انتم فالمسند
الذي المقصود ان سبب ايراد هذا المثال هو هذا اي سند اه وفيما سبق هو ان
محلا او مرتجلا اسم ان قدر المتعلق اسما وقوله او جملة ان قدر فعلا وقوله
بقال فضمير جمل الخ اعني الجمل الجميل الذي لا شكاية معه والضمير الجمل الذي لا اذاية
معه والصحيح الجمل الذي لا عتاب معه واعلم ان الصبر كما في الصحاح هو حبس النفس
عن الجزع اه وقوله لا شكاية معه اي الى الخلق وان كان فيه شكاية الى الخالق كما قال
يعقوب عليه السلام انما اشكو بثي وحزني الى الله والصبر الغير الجميل ما فيه شكاية
الى الخلق وقوله عن الجزع نفس الامام الغزالي حتى الاحياء الجزع باطلاق واعلم انهم
قد يسمى رفع الصوت وضرب الخدود وشق الجيوب والمبالغة في الشكوى واظهار
الكآبة وتغيير العادة في الملبس والمطعم عدم الصبر الجميل اي فضمير جمل احد اي
فضير جمل من هذه الواقعة اعلا من ضمير جمل واذا كان احد الضمير
الذي الجمل هو احد من الجزع من باب اولى واورد ان التفضيل يقتضي مشاركة
المفضول في اصل الحال مع ان قيد بانه عن جمل واجيب بان عدم الجمال
بالنسبة

بالنسبة الى الاخرة وشوبه باعتبار تسكين القلب في الدنيا وبان التفضيل على سبيل
التهكم كقوله ايضا من الحمار او خامسها او للتنويع والتفصيل لا التردد وكتب
ايضا قوله او خامسها صحابيا او اولا مفعول الاحتمال لا يكون مردودا والاحسن
من جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لان مصدر لانه مصدر والاصل فيه
النصب وقد ترك فصبرا جميلا فلما لاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة
الدوام والثبات والشارح من العدول جعل مجعول الفعل حيث اعتبر المصدر كالخ
الحمد لله اطلق وترجح الثاني من معلوله لكون المحذوف المسند اليه بوجوه ستة
تراجعه وكتب ايضا قوله او خامسها اي ثالث الذي ينبغي ان اتصف به صبر جميل
ويحتمل ان يكون منه حذفها معاني على صبر وهو جميل ع ق بامكان حمل اللام
على كل من المعنيين في المقام اشكال لان كل حذف لابد له من قرينة فقد لا يعلم
عين المحذوف لحذف المسند اليه تحتاج الى قرينة والقرينة على حذف المسند
كذلك فالقرينة ان دلت على المسند اليه لم تدل على المسند وبالعكس والجواب
انه يجوز ان يكون هناك قرينتان احداهما تدل على حذف المسند اليه
لمناسبة بينهما وبينه والاخرى على حذف المسند كذلك غاية الامر ان احداهما
كاذبة ولا يضر ذلك اذ القرينة امر ظني والظني يجوز تخلف مدلوله عنه قاله
سم قال يس وحاصله ما المانع من ان المتكلم يقصد بجوز حذف كل من المسند
اليه والمسند فيجعل كل قرينة صادقة بشهد لذلك وان لم تكن في خصوص
المسند اليه والمسند ما سيأتي من تحت الالجاء من قوله تعالى فمه لكت الذي
لستقى فيه شفتها حيا فكذا به احدى القرينتين عن لازم وكتب ايضا قوله على
بدليل قد شفتها حيا فكذا به احدى القرينتين عن لازم وكتب ايضا قوله على
كلا من المعنيين بل اللائق كالسر والاولى للمحذوف ان
وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند وكان لم يذكر في المسند اليه اما لانه
يحذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف
مما يرتفع الفاعل الا ترى كثيرا حذف المسند بالترك المدح الا ترى عنه
بالكلية والاستغناء عن نصب القرينة تدا تركه بقوله ولا بد للحذف من
قرينة اطلق وقوله لا يخفى حذف المسند اي بل يرى ان المسند اليه ايضا
والذي عليه ظاهرا ان ضمير عليه المجرور يرجع الى الحذف والاولى رجوعه الى
المحذوف المستفاد من الحذف تفنن ويصح جعل الحذف في كلام بمعنى
المحذوف ويدل له قوله لعدم منه المعنى فان المفهوم منه المعنى هو المحذوف
ويمكن اجراء الاستخدام في المرجع منه تامل لان هذا الكلام اي قوله الله
قد تحقق الخ جواب سوال وارد على قوله لسوال تحقق وحاصله

لعله مقامه اه بجزء